نظام التثنية في العربية مقاربة في ضوء مناهج لسانية متعددة

أ.م.د. عبد الحسن عباس حسن
كلية التربية الأساسية- جامعة الكوفة
abdulhasana.aljamal@uokufa.edu.iq
07801196829

مستخلص البحث:
عرض البحث لعدّ المثنى والتثنية في العربية عيبا لغويا يجب التخلص منه، فدافع البحث عن هذه المقولة بمقاربات متعددة، وتوصل إلى أن التثنية في العربية مقولة مكتملة (مطردة) ومهذبة (موحدة النهاية)، وتُعبّر عن الإعراب والإيجاز والإيقاع، وهي ليست مقولة طارئة على النظام اللغوي للعربية بل متغلغلة فيه، ومن أجلى مظاهرها.

الكلمات المفاتيح: المثنى، التثنية، مناهج، لسانية، العربية.

مقدمة

ذكر الأقدمون والمحدثون بمختلف مشاربهم خصائص العربية في دراسات فقه اللغة، منها: الإعراب والاشتراك اللفظي والترادف والتضاد والنحت والتعريب. طبعا على اختلافٍ في أهمية كل خصيصة: استعمالا وشيوعا. وهذه الخصائص دُرست ونوقشت في ضوء اللغة العربية ومن داخل بنيتها، ولم يُنظر إلى هذه الخصائص من خارج نسق اللغة العربية، كما سنوظفه في تناولنا للمثنى والتثنية. ولم يذكر الأقدمون والمحدثون المثنى مزية للعربية؛ لأن النظر للمثنى مزية لا بُد أن ينطلق من خارج العربية، والنظر إليه بوجهة نظر مقارنة وتقابلية وغيرهما.

لكننا واجدون دراسات قليلة، وهي بعض دراسات فقه اللغة في ضوء المنهج المقارن، تذكر المثنى خصيصة للعربية من دون أخواتها من اللغات السامية. منها:

1. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان.
2. فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب.
3. فقه العربية المقارن، رمزي منير بعلبكي.
4. ملامح فقه اللهجات العربيات، محمد بهجت قبيسي.
5. فقه اللغات العاربة، خالد إسماعيل علي.

مشكلة البحث

رؤية المثنى في العربية عيبا لغويا، والحكم عليه بالبدائية، وضرورة التخلص منه. وهي مشكلة تندرج ضمن إشكالية أكبر، تتمثّلُ بشيوع التهمة بصعوبة العربية ووجود عيوبٍ وعقبات تعيق تعلُّمها وتصعُّبه. وهذه الإشكالية كبرى نحاول في بحوثنا القادمة تفكيكها والردّ عليها. ونرى أن عدمَ الرد عليها تُنمِّط العربية بغرائبية ووعورة، تصدّ وتمنع الناطقين بها والناطقين بغيرها من إجادتها أو تعلمها.

الدراسات السابقة

أ. التأليف في المثنى في التراث اللغوي:

وأُلّفت في التراث اللغوي العربي كتب عن المثنى والتثنية، ضاعت أكثرها، وصل لنا منهما كتابان[1]:

أولا: كتاب المثنى لأبي الطيب اللغوي (351هـ)

وهو كتاب في المثنى التغليبي، ويعني تغليب اسم جرت التثنية على لفظه، نحو: الأبوان (للأب والأم) والعراقان (للبصرة والكوفة)، وهو بهذا المعنى ليس موضوعا قواعديا بل معجميا.

ثانيا: علل التثنية لابن جني (392هـ)

يوضح فيه ابن جني أحكام ألف المثنى، ومشتجر الآراء فيها، والخلاف بكون الألف علامة إعراب، كما يعرض لنون التثنية، وعلل كسرها وسبب زيادتها وغيرها.

ب. الدراسات الحديثة

1. ظاهرة التثنية في اللغة العربية، عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع(1-2)، 1 يناير 1981، ص: 363-401. عرّف بالتثنية وذكر ألفاظها ومصاديقها، معرجا على قواعده والخلاف فيها بين الفريقين: البصريين والكوفيين.

2. المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية، عبد الرحمن محمد إسماعيل، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، 1 نوفمبر، 1989، ص: 176-220. وهذا البحث كسابقه، مع توسُّع، ولم يكن فيه من المنهج الوظيفي إلا وروده بالعنوان.

3. التثنية والجمع، عبد الوهاب حسن حمد، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج (11) ع (1)، ص: 1-23. والبحث شبيه البحثين السابقين، ولم يخرج عن عرض التثنية في ضوء التراث مع مقارنته بالجمع في نوعيه: السلامة والتكسير.

لكن ما يلحظ على الجهود السابقة أنها لم تتناول المثنى بكونه عيبا؛ لأنها نظرت للمثنى من داخل اللغة العربية ولم تتطلع على الدراسات اللغوية الغربية.

بنية البحث وهيكله:

تفريق مفاهيمي بين المثنى والتثنية

بإمعان النظر في كتب الأقدمين، يتضح للباحث أن المثنى والتثنية ليسا مصطلحين مترادفين، لكن علاقتهما علاقة العام (التثنية) بالخاص (المثنى). فيعني **المثنى** زيادة ألف ونون مكسورة أو ياء ونون مكسورة على الاسم ليدل على اثنين أو اثنتين.

أما **التثنية**، فأوسع في المعنى، فيدل على المثنى بالمفهوم أعلاه، وغيره من ألفاظ تدل على اثنين أو اثنتين، وضمائر منفصلة (أنتما، هما) أو متصلة، تلحق الفعل (كتبا، يكتبان، اكتبا) والاسم المبني (هذان هذين هاتان هاتين واللذان واللذين واللتان واللتين) والمقولة المعجمية (الشفع، كلا وكلتا، اثنان اثنتان، الزوج)، والمثنى التغليبي: الفراتان، والحسنان، والوالدان، القمران، الأصغران.

وخلاصة الفرق: أن المثنى نظام وموضوع قواعدي ونحوي وقياسي، وهو مثنى حقيقي، والتثنية موضوع لغوي ومعجمي وسماعي، وهو مثنى مجازي.

وتوزع بسط موضوعات المثنى والتثنية في العربية على: النحو والصرف والمعجم. وفي الدراسات الصرفية الحديثة، دُرس المثنى في الصرف، ونُظِرَ إليه نظرا إلصاقيا، فالمثنى يتحقق بإلصاق اللاحقة: (ان) أو (يْن) في آخر الاسم؛ وبذلك أُخرج المثنى من النحو، والنظر إليه كونه من موضوعات الإعراب بالحركات النائبة.

دعوى المثنى: قليل الأهمية وزائد وبدائيّ

ينقل بعض الدارسين نصوصا تعدّ بقاء مقولة المثنى إلى الآن عيبا في النظام اللغوي للعربية. ومن هذه النصوص:

النص الأول: المثنى قليل الأهمية لعدم وجوده باللغات الأوروبية الحديثة:

– "ولعدم وجود مقولة المثنى في اللغات الأوروبية الحديثة... **قلّل بعض الكتّاب المهتمين باللغة من شأن هذه المقولة**"[2]. بل ذهبوا إلى أبعد من هذا وراحوا "يستخلصون أن فقد اللغة لهذه المقولة، دليل على أن هذه اللغة تسير نحو النضج. ومن المؤكد أن الإنسان ليس بحاجة إلى المثنى من أجل بعض الأغراض الإحالية؛ ذلك أن باستطاعته دائما أن يستعمل العدد (اثنين) مقرونا بالاسم"[3]، نحو: (جاء رجالٌ اثنين*).

النص الثاني: المثنى زائد لا قيمة له

– **"مقولة المثنى في العربية إذن شيء زائد لا قيمة له، أي: أنها تنتمي إلى ذلك النوع الذي تخلّص منه المتوسط اللغوي النموذجي الأوروبي..."**[4]. وتأسيسا على هذا يستند بعض الدارسين إلى انتفاء حاجة الاستعمال اللغوي العربي المعاصر له، "بل لقد أدى أثر اللغات الأوروبية حتى على المستوى الصرفي إلى الحد من استعمال المثنى في العربية النموذجية المعاصرة..."[5].

النص الثالث: المثنى عدد بدائي

يقول دارس غربي: "إن المثنى ليس بعدد ثانوي ولكنه بدائي"[6]، ووجوده في العربية يُمثّل "قطيعة في نظامية اللغات السامية"[7]، ودليلا على تخلُّفها، واختفاؤه يدلّ على تقدُّم الحضارة[8]. ويمكننا في ضوء ما تقدّم من نصوص، أن نلخّص (تهمة) المثنى في العربية بالاستناد إلى اللغات الأوروبية الحديثة، في:

أ- التقليل من وظيفة المثنى الإحالية.

ب- استبداله بالعدد (اثنين).

ج- استعماله وبقاؤه لا يمثل نضجا بل بدائية.

وفيما يأتي تفصيل ذلك في ضوء مقاربة متعددة المناهج هي: المنهج المقارن والتاريخي والإحصائي والساميات واللغات الهندوأوربية والنظام البنيوي للعربية.

المثنى في ضوء مقاربة لسانية متعددة

أولا: المثنى في إطار المنهج المقارن والساميات

تختلف اللغات في التعبير عن العدد بين نظامين رئيسين، هما النظام الثنائي: (مفرد وجمع)، ونظام ثلاثي (مفرد ومثنى وجمع) [9]. والعربية، وقليل غيرها، احتفظت بالمثنى في نظامها، مع فارق كبير في الاطراد والاستعمال بين العربية وسواها. وعرفتِ الساميات [10] المثنى في الأصل، للدلالة على الأعضاء الطبيعية المزدوجة، ثم عُمّمت تثنية الكلمات مطلقاً. ولكن ما أجمع عليه اللغويون [11]: قدماء ومحدثون، عرب ومستشرقون، مقارنون ووصفيون، أنّ العربية اختصت بالمثنى والتثنية نظاما، بل توسعت فيه، فثنّت الاسم الظاهر والضمير الظاهر والمنفصل واسم الإشارة والاسم الموصول.

ودرس علماء العربية المثنى في ضوء تقسيمهم للمقولات المعبرة عن العدد: مفرد ومثنى وجمع، فتوزع لذلك المثنى بين الصرف والنحو. أمّا دارسو العربية من الغربيين، أي: المستشرقون، فيدرسونه في المستوى الصرفي في ضوء دلالة اللواحق عليه، بمنهج مقارن. ولا يختص المثنى/ التثنية بالعربية وحدها؛ بل وُجِد في بعض الساميات أيضا. فلاصقته الثابتة في الأكدية القديمة (ان) في الرفع و(ين) في النصب والجر، كما في العربية، وفي العبرية "ايم" نحو "رَجْلَيمْ". وفي الآرامية (ين). ولاصقته في السبئية (ن) (آن) مثل: ثن نمرن، وتعني اثنان نمران. وفي اللحيانية (اي) في حالتي الجرّ والإضافة و (اين) و (و) في حالة الرفع، وتلحق هذه العلامات آخر الاسم مثل: قهري ومعناها القاهريْن. وما يلفت الانتباه أن النون والياء والألف عبّرت عن المثنى في أكثر الساميات[12].

ثانيا: المثنى في ضوء المنهج التاريخي

المثنى في اللغات الأخرى وبمنهج تاريخي، إما اندثر أو اقتصر على نماذج معجمية فحسب، "فمن اللغات ما كان فيها أو ما يزال فيها مثنى. واللغات الهندية الأوربية كان فيها مثنى أبقى عليه الزمن التاريخي فترة طويلة أو قصيرة على حسب اللغات، ثم أُبعِد عنها جميعا تقريبا شيئا فشيئا"[13].

وظل استعمال المثنى موجودا في لغة المنشئين والمتأدبين الفصيحة، ولكن انحسر التعبير عنه واستعيض بالجمع في تأثُّر واضح بلغة الترجمة وبالنزوع التاريخي لتوحيد التعبير عن مقولة العدد بشكلين مختصرين: المفرد والجمع. فصرنا نقرأ التعبير عن ظواهر ثنائية الوجود بالجمع، نحو: (إن عيونها جميلة) بدلا من: (إن عينيها جميلتان). وإذا ما يممنا صوت العاميات المحكية، فقد لزم المثنى

بالياء في أية حالة إعرابية، شأنه شأن جمع المذكر السالم. وبمراقبة استعمال المتأدبين والمنشئين في هذا العصر الحاضر، فنلحظ قلة عنايتهم في إيراد المثنى في تعبيرهم، وتعميم إطلاق الجمع حين يكتبون، فنادرا ما يقولون: "قالا لي"، ويكثرون بدلا منه: "قالوا لي" للتعبير عن الفاعل المثنى.

ثالثا: المثنى في ضوء المنهج الإحصائي

المنهج الإحصائي يُنبئنا عن تكرار القاعدة في ضوء استعمالها في نصوص حقيقية، ومن خلال مدونات لغوية؛ للكشف عن شيوع القاعدة. وفي حالة المثنى، فلقد وجدنا الاسم المفرد الأكثر شيوعا بين الأسماء (82,38) والجمع أقل شيوعا من المفرد (16,83) والمثنى هو أقل الأسماء شيوعا، وبنسبة تكرار (0,79)[14]. ونستنتج من هذا أن قلة شيوع المثنى لا تشكل صعوبة في تعلمه، ومن الممكن تأجيل تعلمه لما بعد مراحل التقدم في إتقان العربية. وكذلك فإن التعبير عن الحقيقة الثنائية بألفاظ جمع وضمائر جمع، مما يُعذر عليه متعلم العربية، وله في أساليب العربية استعمال وتواتر، فقد جاء في التنزيل الكريم: ((فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ)) فقال معكم ولم يقل معكما، وكذلك قوله تعالى: ((إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)) ولم يقل قلباكما. بل عُدَّ هذا من سنن العرب في كلامها كما يرى ابن فارس في الصاحبي[15]، واستحسنه العرب: متكلمين ونحويين[16].

رابعا: المثنى في إطار اللغات الهندوأوروبية والمنهج التقابلي

استند متهمو العربية كون المثنى من عيوبها، إلى المقابلة مع أنظمة اللغات غير السامية. واتّفق المستشرقون واللسانيون الغربيون على أن فقدان اللغات الأوروبية الحديثة المثنى دليلا على أن هذه اللغات تسير في طريق النضج [17]. وهنا تعسّف في الإسقاط ومغالطة في المنهج. فأمّا **الأولى**، فهو حملٌ لما آلت إليه مقولة المثنى في تلك اللغات الهندوأوربية. فقد كان في تلك اللغات مثنى لزمن ثم أُبعِد عنها [18]. وفي **الثانية** حكموا بأن المثنى شيء زائد لا قيمة له، تخلّص منه المتوسط اللغوي النموذجي الأوروبي كما مرّ بنا، وهذا حكم قيمي غير مصيب، ارتضاه لسانيّ كبير مثل فندريس، الذي أكّد أنّ "الاحتفاظ بالمثنى يبدو كما لو كان دليلا على حضارة متأخرة، واختفاؤه على العكس من ذلك يدلّ على تقدُّم الحضارة"[19]. ووقع فندريس هنا بتناقض مع نفسه والمنهج الوصفي:

1. لأنه رأى في غير موضع من كتابه[20] بأن اللغة لا يُستخلص من ظواهرها أحكاما قيمية تخص الحضارة والسلوك والتطوّر والرقي.
2. لأن اللسانيات الوصفية تنأى عن الحكم، ولا تُعنى إلا بالوصف[21].
3. أليس التعبير بالمثنى هو دقة في المطابقة العددية؟ وإن التقدُّم الحضاري والمدنية، هما مع "الدقة والتقنين، وعدم المساواة بين الاثنين والثلاثة هو من المدنية والتقدُّم الفكري والحضاري، فالمثنى غير الجمع، وما كان لاثنين غير ما يكون لثلاثة"[22]. بمعنى أن منطق الأشياء يقول: "إن اللغة الحضارية هي التي تقول هذان اثنان وهؤلاء ثلاثة"[23]، وذلك في مسيرة اللغة باتجاه الدقة والتخصيص والتحديد. وكمثال يسير من واقع المصطلح اللغوي، فمازال إلى الآن يسود عدم الدقة بترجمة المصطلح (vocal cords)، إذ يُترجم إلى (الأوتار الصوتية) [24]، والأدق هو (الوتران الصوتيان)؛ لأنهما زوجان اثنان من الألياف العضلية، موجودان في الحنجرة، ويقعان أعلى القصبة الهوائية.

ولم يدفع متهمو العربية من اللسانيين الغربيين والمستشرقين هذا الجانب من التهمة، وأعني القصور المنهجي الذي يوازن بين لغتين من أسرتين مختلفتين. وزيادة على ذلك، فمَن قال: إن اللغات الهندوأوروبية ابتداءً من السنسكريتية واليونانية القديمتين إلى أحدث لغة أوروبية معاصرة، صالحةٌ لأن تُتخذ أنموذجا للمقابلة، ومعيارا للتفاضل؟ ثم ألا يدلّ بقاء مقولة المثنى إلى الآن، على ثبات بنيويّ في نظام العربية، ولِمَ يُراد التخلّي عن مقولة تُعدّ من خصائص العربية المميّزة والباقية؟

أما ما قيل عن استبدال المثنى بكلمة (اثنين)، فهو إجراء اتخذته اللغات الهندوأوروبية؛ لتعويض اختفاء مقولة المثنى منها. يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: "أمّا الإنجليزية والفرنسية، فيوجد الإفراد

والجمع، ولا توجد التثنية، التي يُتوصّل إليها باستعمال العدد deux، two، قبل المعدود"[25]. ويقول أيضا: "والتثنية في الإنجليزية سبيلها أن يُؤتى بلفظ يدلّ على الاثنين قبل الاسم المراد تثنيته، ويجيء في صيغة الجمع. كأن يُقال:

two books, both girls, couple of boys

والسبيل نفسه بالفرنسية: * deux garçons. وفي الفارسية يُؤتى بالاسم في حالة المفرد، قبله كلمة (دو)، بمعنى (اثنين): دو أسب: حصانان، دو مرد: رجلان. وفي الألمانية يكون العدد (اثنان) zwei، سابقا الاسم في حالة الجمع؛ ليدلّ على التثنية، مثل: zwei bucher: كتابان"[26]. وما نريد قوله إن إجراء اللغات الهندوأوروبية لا يُعدّ بديلا صالحا مع وجود مقولة منتظمة كالمثنى. وهذا ما ينتج عنه تساؤلان، هما:

الأول: في حالة تعدُّد بدائل التعبير عن المثنى، فأيّ نظام ستتخذه العربية، لتُعبّر عن هذه المقولة؟ أتتخذ نظاما ملفّقا لا يوائم بنيتها كالإتيان بكلمة تدلّ على التثنية معجميا، أم تُبقي على سمة مهمة وأصيلة ومطّردة من سماتها؟

الآخر: نعرف أن الصرف والنحو نظامان، والمعجم قائمة كلمات [27]، فلِمَ تترك العربية مقولة صرفية منضبطة ومنتظمة كالمثنى، لتتبع وسائل معجمية ـــــ كما فعلت اللغات الهندوأوروبية ـــــ، فيطول التعبير عن معنى التثنية. مَن ذا الذي يترك مقولة تعبّر عن المثنى بحرف أو بحرفين، لصالح كلمات؟

ومن ناحية أخرى، قد تطوّرت الدراسات التقابلية في تعليم اللغات، من تحديد العناصر المتشابهة بين اللغتين؛ لسهولة تعلُّمها [28]، إلى التركيز على الاختلافات الموجودة بين اللغتين [29]. اللغة الأمّ واللغة الثانية (الهدف) المطلوب تعلُّمها؛ لتوظيفها في الدراسة التقابلية، ويكفي تكثيف الدروس ليترسخ المثنى ـــــ عند الإنجليزي مثلا ـــــ مفهوما وتطبيقا، ولا سيما أن تميُّز العربية به وانعدامه بلغته الإنجليزية، يُشكّل ملمحا تمييزيا مساعدا في تعلُّم العربية لا عائقا. بمعنى آخر أن **الدراسات التقابلية الآن [30]، في تعليم اللغة الثانية، لا تسعى إلى طمس اختلافات النظام بين لغتين، بل خلاف الأمر هو الصحيح، فإن هذه الدراسات تُوصي بتوظيف الاختلافات البنيوية لبروزها وحِدّتها، ومن ثمّ أهميتها في ترسيخ العربية ومقولاتها كلغة ثانية.**

خامسا: المثنى في إطار العربية وبنيتها الداخلية

تؤكد مدرسة براغ اللغوية منطلقا مهما في علاقة الظاهرة اللغوية بالنظام، إذ ترى أنه "لا يمكن فهم أية ظاهرة في اللغة دون الأخذ بعين الاعتبار للنظام الذي تدخل فيه"[31]. ومن ثم إن الموقف من أي ظاهرة من ظواهر اللغة يفترض موقفا أشمل وأكثر ترابطا في ضوء النظام كلّه. **ومقولة التثنية في العربية الفصحى جزء من ميلها إلى التخصيص، أو لنقل هو نظام صغير من أنظمة الوسم، وضرب من التفريع الدلالي، الذي يختزل اسما بلاحقة، توظّفها العربية للوسم الإعرابي.**

1. الاكتمال والتهذيب

وصف ديفيد جستس مقولة المثنى في كتابه، بأنها مكتملة أي: أنها مطّردة، ومهذبة، بمعنى أن نهاياتها موحّدة [32]. **وكل ظاهرة لغوية حتى تغدو مقولة في النظام، لابدّ لها من الاكتمال (الاطّراد) والتهذيب (الاقتصاد)**، ولنا في ألف الاثنين معبّرا عن التثنية، خير دليل، فهو عبّر عن التثنية في الأسماء وضمائر الاتصال والانفصال وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، نحو: (رجلان، هذان، اللذان، أنتما، هما، يلعبان، تلعبان، قلتما، قالا، قالتا). وسوّغ وصفُ جستس مقولة المثنى بالاكتمال والتهذيب، بقاءها في العربية، وثباتها إلى الآن. يقول جستس عن وجود صياغة نموذجية متضامّة، وماله من مردود فعّال: "**فوجود مقولة مهذبة** well-profiled، **ومكتملة** well-rounded **للمثنى، أكثر إيحاءً وقوة من مجرد التتابع المكوّن من العدد (اثنين) + الاسم، وهو التتابع الذي يتّسم بالطول**، ولا يمكن

تمييزه بنيويا عن التتابع المكوّن من العدد (ثمانية) + الاسم"[33]. بمعنى أن **"المثنى مقولة موسومة في العربية، بالمعنى البنيوي لهذا المصطلح..."[34].**

زيادة على ذلك فإن التثنية أكثر انتظاما من الجمع، الذي نوّه المستشرقون بنظاميته:

أ- "المثنى لا يكون إلا سالما، والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم... فإنه لا يُقال في مسجد مسجدون ولا في حجر حجرون، وإنما المجموع منها جمع السلامة أسماء مخصوصة، وليست التثنية كذلك إذ لا تكون إلا سالمة مصححا فيها لفظ الواحد نحو قولك في مسجد مسجدان وفي حجر حجران..."[35].

ب- لمقولة التثنية لاصقة واحدة (لاحقة)، أي له صيغة واحدة، ولمقولة الجمع أكثر من صيغة ولاحقة: (اسم الجنس واسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمع السلامة بنوعيه وجمع التكسير بأوزانه المختلفة والمتعددة)؛ ولذلك يذهب جستس إلى انتظام المثنى وتهذيبه على خلاف جمع التكسير[36].

2.التعبير عن أهم سمات العربية: الإعراب والإيجاز

إن المثنى خير معبّر عن أهم ما تختص به العربية، وهما الإعراب والإيجاز. فقد **كسر المثنى القيود الفاصلة بين المعرب والمبني**، ولأول مرة نشهد إعراب المبنيات إذا ما دلّت على التثنية، مثل: الاسم الموصول (اللذان/ اللذين) و (اللتان/ واللتين) واسم الإشارة نحو (هذان/ هذين) و (هاتان/ هاتين). وهذا الأمر إن يؤكّد شيئا فإنما **يؤكد اتساق ظاهرة الإعراب وتجذرها في العربية**، ومن قبل نقل السيوطي "المثنى لا يفارقه الإعراب"[37]. أمّا الإيجاز واختصار الجهد الذي يوفّره المثنى، فلأنه يشبه الجمع في كونه ضمّا، **"إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة"**[38]، فأغنت لواحق التثنية عن إعادة الاسم المراد تثنيته، وهنا يُنظر للمثنى كإجراء تركيبي/ دلالي يحتاج إليه المتكلم وتنزع إليه اللغة "ضربا من النظام الجزئي الصغير من أنظمة الوسم والتخصيص. فهي ـــ أي: التثنية ـــ **عبارة عن تصريف مقولي يجري فيه الاسم فيأخذ سماته وعلاماته لتحقيق الغرض المنشود من معنى الكمية أي الاختزال والاختصار"**[39].

3.عدم الاستعاضة بالعدد (اثنين)

إن عدم الحاجة إلى مقولة المثنى، باستبداله بالعدد اثنين، مقرونا بالمعدود، ليس حجة تُوجِب التنازل عنه؛ لأن **"الشيء نفسه يمكن أن يُقال كذلك في الجمع أو الجنس أو الزمن إلخ. ذلك أنه يمكن أن تُرسّس* أية مقولة تأليفية بصورة تحليلية"**[40]. ويفسّر معنى هذا النصّ، أمران:

الأول: إن مقولة المثنى، ومحاولة التعويض والاستبدال باستعمال العدد (اثنين) نحو: (جاء رجال اثنين) أو (اثنين من الرجال) بدلا من (جاء رجلان). **فما نُلاحظه أن كلا التعبيرين الأوليين استلزما طولا وإسرافا في الكلمات غير متفق عليها بدقة، وهذا كله لا داعيَ له مع وجود مقولة منتظمة في التعبير عن معنى التثنية.** فضلا عن ذلك فإن استعمال كلمة (اثنين) بالياء مطلقا بدل الألف، يعني خروجا عن أهم سمات العربية قاطبة، وهو الإعراب. وإن استعملناها بحسب إعرابها: رفعا ونصبا وجرّا، فهذا هو المثنى بعينه، فلِمَ الدعوة لتركه والابتعاد عنه؟ **ولو جاز أن يُعبّر عن مقولات المعاني الصرفية بكلمات؛ لانسحب هذا على مقولات الجنس والعدد والتعيين**، نحو:

جاءتْ طالبة ← جاء طالبٌ أنثى (بدل تاء التأنيث)

جاء رجالٌ ← جاء أكثر من رجل (بدل صيغة الجمع)

جاء الرجل ← جاء رجل أعرفه (بدل علامة التعريف)

الآخر: تنقسم اللغات على **تحليلية** أي **إعرابية** كالعربية، تتحدد هوية كلماتها النحوية بعلاقاتها مع غيرها داخل التركيب اللغوي، ولغات **تأليفية** أي **لصقية**، تلتصق بكلماتها وحدات صرفية، بشكل يُبرزها ويُحدِّد دلالتها النحوية بسهولة[41]. **والمثنى خاصية تأليفية التزمت الإعراب كخاصية تحليلية.** بمعنى أن المثنى هو **"اللاصقة الدالة على التعدّد في الوقت نفسه على الموقع الإعرابي**، إذ هي مقطع مكوّن من فتحة طويلة ونون في حالة الرفع، وحركة مزدوجة ونون في حالتي النصب

والجرّ"[42]. **والخلاصة أن المثنى خاصية لصقية، لا فرق بينها، ولواصق العدد والجنس والتعيين، فكلها معان صرفية عُبِّر عنها بلواصق، من غير ثلمٍ، بكون العربية لغة تحليلية**. ولكي ننتهي من حجة استبدال المثنى بالعدد اثنين، نوضّح أخيرا أمرين:

الأول: إن العدول عن مقولة المثنى إلى استعمال كلمة (اثنين)، إنما هو ركون إلى ما آلت إليه العاميات العربية عموما، التي ضمُر فيها المثنى، بصورة ملحوظة، فصار يُقال: (رأيتُ رجالا اثنين) بدلا من (رأيتُ رجلين)، وهذا يشبه ما موجود في اللهجات العامية العراقية [43].

الآخر: إن استعمال الوصف بالاثنين، عدّته العربية من وسائل توكيدها، ولم يُعهد أن يُعبّر بكلمة (اثنين) عن المثنى، يقول ابن جني: "وقد يؤكد بالصفة كما تؤكد هي، نحو قولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله تعالى: ﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَـهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ النحل/51 "[44].

4.المثنى بين الإيقاع والدلالة

ومِمّا يؤكد مقولة المثنى في نظام العربية، أن "**المثنى مصدر جماليّ، أي أنه جمالي بالمعنى نفسه الذي ربّما يُستعمل، لا بالكيفية الإحالية فقط**..."[45]. والعوامل الإيقاعية مهمة في نشر التوازن الثنائي الذي يُحدِثه المثنى في التعبير، يقول ديفيد جستس أيضا: "المثنى في العربية **ليس مجرد حقيقة شكلية**، بل هو بدلا من ذلك، **لحن إيقاعي في المعزوفة العذبة لخصيصة الثنائية التي تميّز العربية**"[46]. وكون المثنى لحنا إيقاعيا، يمكن أن يفسّر اختلاف النحويين في توجيه رفع (هذان)، في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ﴾ طه/63.

وبذلك يتحقق شكل **الإحالة والمطابقة مع الوجوه الإيقاعية عبر مقولة التثنية**. وعلماء العربية لهم إشارات في تفسير خطاب التثنية في الشعر العربي والقرآن الكريم، تتمحور حول سنن العرب في كلامها، كمخاطبة الواحد بصيغة المثنى، للتأكيد أو على نية إضمار التكرار، وغيرها [47].

وعبر فرضية (تجسُّم النحو) *، يمكننا أن **نرى لمقولة المثنى وجها ثانيا**، لا يتّصف بالشكلية والإيقاعية فحسب **بل الدلالية**، وهذا "ما يمكن أن نسمّيه وجها دلاليا أو وجها أسلوبيا أو تحققا لمضمون الشكل"[48]. وهنا يحقق نظام اللغة عبر مقولة المثنى تطابقا دلاليا دقيقا بين العدد والمعدود.

وكثيرا ما يُستثمر هذا التطابق في الأسلوب، **فيصير من مسوغات بقاء مقولة المثنى، حاجة الشاعر العربي لقوافٍ نونية مكسورة، تزيد من رصيده**، ولذلك يقول ديفيد جستس: "ربّما جاز لي القول بأن من أسباب هذه الاختراعات تعود إلى الصياغات الشعرية للغة والتلُّعب بها..."[49].

5.توسيع مصاديق التثنية

لمقولة المثنى ما يؤيد بقاءها في نظام العربية، من **ثنائيات كونية مادية وروحية؛ لذا وسّع جستس من دفاعه عن مقولة المثنى بتوظيفه التوازن الثنائي**. فاحتكم إلى الثنائية تناسقا مطّردا ومتلازما، مستندا على قول (شارلز بالي) بأنّ "كلّ تتابع ثنائيٌّ"[50]. وهنا انطلق جستس **من مقولة المثنى اللغوية إلى التناسق الثنائي الطبيعي، الذي يكشف النظام الثنائي في الكون، كأحد أنظمة الخلق والإيجاد**. وليس الاستناد إلى الثنائية القائم على توافق عنصرين، بغريب على قدرة اللسان والإنسان، على تأسيس نظام تواصلي وإيجاد مصاديق له كالمثنى. وقد وجدنا المستشرق الفرنسي أندري رومان [51]، يمتحن الثنائية نظاما تتّسق له قواعد اللغة وأصولها. ومن أشكال التتابع الثنائي الذي اتّكأ عليه جستس:

1. عنصرا الإسناد
2. الإضافة (المضاف والمضاف إليه)
3. الجر (الجارّ والمجرور)
4. الأصل والفرع

كل هذا ليستدل على **أن المثنى مقولة صغرى من النظام الثنائي أو الثنائية، التي تعمّ العربية، وهي متلازمة إلى درجة الانتظام، ومن غير الممكن اطراحها أو تجاهلها، بل تتجلّى في أكثر المستويات اللغوية**. إن "الاهتمام الموحّد لفصول الكتاب اهتمام دلالي في المقام الأول..."[52]، ممّا جعل جستس ينطلق من الثنائية للكشف عن التوازن والتقابل والإيقاع والانتظام.

ومن أشكال حجج جستس في الدفاع توسيعُه تطبيقات المثنى. وهذا ما استنتجه الباحث من قراءته لكتاب جستس، فالرجل لم يصرّح بذلك. إذ أدخل في مفهوم التثنية بعد توسيع تطبيقاته: تثنية الاسم الظاهر والضمائر: متصلة ومنفصلة، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وعالج جستس هذه التطبيقات بموضع واحد ـــــ كما فعل المستشرقون الآخرون ـــــ ليُظهر اتساق العربية واطرادها في لاحقة التثنية. ولم يكتفِ بهذا فحسب، بل استطالت حججُه، لتُرينا الثنائية متجلية في [53]:

- المعجم من خلال: المثنى التغليبي، والاتّباع، والأضداد.
- البلاغة من خلال: المزاوجة والتورية والمقابلة وغيرها.
- التراكيب من خلال: التراكيب الثنائية كالعطف، والمركبات المبنية (بيت بيت/ صباح مساء)، وتكرار العطف أو تكرار الضمير للتوكيد.

فضلا عن ذلك، فقد ذكر جستس ما يعدّه حججا أخرى تسوّغ مقولة المثنى في العربية، ولكننا لم تأخذنا الحماسة للاستناد إليها، لعدم إمكانية أن نختبر صحتها، ولقرب هذه الحجج من الإنشائية، نحو:

- "ويبدو أن مفهوم التثنية كأنه نوع لازم من عبقرية العربية"[54].
- "مفهوم التثنية كان مهما للنحو أو الفكر العربيين"[55].
- والمثنى ليس "حقيقة لا أهمية لها من حقائق النحو، بل ربّما يكون لها، أو أنه كان لها جوهر نفسي/ إحساسي. ويؤيد التاريخ القديم والحديث للعربية كلاهما هذه الفكرة"[56].

خاتمة ونتائج:

إن عالم اليوم يعتد بالاختلافات والتمايز، ويراعي وجودها؛ ولذلك فكل اختلاف محترم، وكل ندرة محط احتفاء، ولا أحد يدعو لإلغاء فردانية الأمم والحضارات والشعوب، وعلينا أن نفرّق بين الكوني الذي ننخرطُ فيه بواقعية، وبين الخصوصية الثقافية التي يجب أن نتمسك بها.

ولربما يسأل سائل ما علاقة إدارة الاختلاف بالمثنى؟ فنقول له: إن تشكُّلَ الهوية في أول مراحله هو تشكُّل لغويٌّ. وإن كلّ ثقافة تحمل خصوصيّة وهويّة، وهو ما يتجلّى في خصوصيّة القيم الأخلاقيّة والعادات والتّقاليد والعقائد والفنّ واللّغة والتّاريخ.

إن دفاعًا عن اللغة وقضاياها ومقولاتها هو اهتمام بالوجود الذي تجسّد اللغة وتتجسد فيه فكرا، وبالفكر الذي يواجه شروط هذا الوجود كي يستجيب إليها استجابة التحدي أو التمرّد، وبالخطاب الذي يصوغه هذا الفكر، تعبيرا عن همومِه ومطامحِه، وتسويغا لمواقفِه، وتحديدا لقضاياه. ولقد حرصتُ أيّما حرصٍ أن تكونَ لغةُ دفاعي موضوعيةً وحجاجي علميا، وابتعدتُ عن لغة العواطف والأسلوب الإنشائي.

وأخيرا وليس آخرا: فالعربية بتاريخها الطويل ومزاياها الفريدة يجب ألا تُعامل كبقية اللغات ذات العمر القصير والحضور المحدود، فلها أن تمتاز بما يتسق وخصوصيتها، وبما يحفظ لها تفرُّدها.

ومن نتائج هذا البحث:

1. انطلق البحث للرد على عدِّ المثنى عيبا في العربية.
2. استند الرد لمقاربة متعددة المناهج، ولم يُدّخر أيُّ معطًى لغويا في توظيفه حجةً للرد والدفاع.
3. يمكن عدّ هذ البحث أول محاولة بحثية للرد، إذ الدراسات السابقة لم تعرض لموضوع الدفاع عن المثنى من قريب أو من بعيد.
4. يُعدُّ هذا البحث تنبيها لكون المثنى مزية للعربية يجب أن يتنبه لها مؤلفو كتب فقه اللغة.
5. فرّقَ البحث بين نظامية المثنى ومعجمية التثنية، وعلاقة العام والخاص التي تربطهما.

6. فكّك البحث بين أركان دعوى عدِّ المثنى: عيبا؛ لأنه قليل الأهمية وزائد وبدائي.
7. استند البحث في دفاع عن المثنى إلى: مقاربة داخلية، استندت إلى نظامية العربية واكتماله مقولةً في إطار العربية وبنيتها، وإلى مقاربة خارجية اتكأت على المناهج اللغوية المتعددة: المقارن والتاريخي والإحصائي والتقابلي.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (745هج)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1/1418هـ-1998م.
2. الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت 911 هج)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد، ط2 / 1359.
3. أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف، ط 6 / 1988.
4. أهمية لغات الشرق القديم أو (اللغات السامية) في دراسة النحو العربي: دراسة تطبيقية على (المفرد والمثنى والجمع)، د. إلياس بيطار، مجلة التراث العربي، دمشق ع (71-72)، 1418هـ-1998م.
5. بين الحركات والحروف في الإعراب: دراسة تاريخية لغوية مقارنة، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلّة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، س (3) ع (3) 1405/1406هـ.
6. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، إخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4/1423هـ-2003م.
7. التطورات النحوية في اللغة العربية من البداية حتى الآن، محمد خاقاني أصفهاني، مجمع ذخائر إسلامي، قم، إيران، 2015.
8. التغليبي وتراث العربية فيه، عبد الرزاق فراج الصاعدي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سنة 2000 مج (2)، ع (3).
9. التوليد المعجمي في اللغة العربية، أندري رومان، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن 2012 م.
10. الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، بيروت، ط/ 2.
11. دراسات في العربية، لمجموعة من المستشرقين المعاصرين، تحرير: المستشرق الألماني فولفديتريش فيشر، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة كلية الآداب، ط1/1426هـ-2005م.
12. دراسات لغوية مقارنة، د. إسماعيل أحمد عمايرة، عمان دار وائل للنشر، ط1/2003م.
13. دلالة الشكل في اللغة العربية في ضوء اللغات الأوروبية، ديفيد جستس، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1/ 1425 هـ/2005م.
14. شرح المفصل، ابن يعيش(643هج)، مصر، المطبعة المنيرية.
15. شظايا لسانية، د. مجيد الماشطة، دار السياب، لندن، ط1/ 2008.
16. الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس (395هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية.
17. الصحاح، للجوهري (في حدود 400 هج)، تح أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين بيروت، ط4/ 1990.
18. صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، د. باكزة رفيق حلمي، مطبعة الأديب البغدادية، 1972.
19. ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس ط2/ 2004 م.

20. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1/ 2007.
21. علم الدلالة، أف. آر. بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة، بغداد، مطبعة العمال المركزية، 1985.
22. علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، 1998.
23. فقه العربية المقارن، د. رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط1/1999م.
24. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ-1977.
25. فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار العلم للملايين، 1968م.
26. في الفكر اللغوي، د. محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1/ 1989 م.
27. في علم اللغة التطبيقي، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
28. كتاب سيبويه (180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، 1975.
29. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
30. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958.
31. اللغة والفكر، د. نوري جعفر، الرباط، 1971.
32. اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ترجمة د. مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
33. اللغة، ج. فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي وآخر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، 1950م.
34. المجمل في العربية النظامية، أندره رومان، ترجمة وتقديم حسن حمزة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1/ 2007 م.
35. محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، 1966.
36. محاضرات في فقه اللغة، د. عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 2003.
37. مدخل إلى دراسة نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موسكاتي وآخرون، ترجمة: د. مهدي المخزومي وآخر، بيروت، ط2/1414هـ-1993م.
38. معاني القرآن للفراء (ت207هـ)، تح أحمد يوسف نجاتي وآخرين، 1972م، القاهرة، مطبعة دار الكتب.
39. معجم علم اللغة النظري (إنجليزي- عربي)، د. محمد علي الخولي، بيروت، ط1/1982.
40. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990.
41. المنصف في شرح التصريف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وآخر، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط1/1373هـ-1954م/1379هـ-1960م.
42. نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، غراتشيا غابوتشان، ترجمة د. جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1401 هـ/1980 م.

هوامش البحث:

1 للمزيد عن التأليف في المثنى قديما وحديثا من كتب مبحوث مخصوصة، ظ: المثنى التغليبي وتراث العربية فيه، عبد الرزاق فراج الصاعدي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سنة 2000 مج (2)، ع (3)، ص: 66-71، 79-82.

(2) دلالة الشكل: 154.

(3) م. ن: 154.

*** (اثنين) ليس خطأ هنا؛ لأننا لو أعربنا (اثنان) على الرفع يعني إعمالا وإبقاءً لمقولة المثنى.**

(4) دلالة الشكل: 155.
(5) م. ن: 156.
(6) التوليد المعجمي: 147.
(7) م. ن: 147.
8 ظ: في علم اللغة التقابلي: دراسة تطبيقية، أحمد سليمان ياقوت، ص: 129.
(9) ظ: مناهج البحث في اللغة: 219، علم الدلالة (بالمر): 77، الظواهر اللغوية في التراث النحوي: 192 – 193.
(10) فقه اللغات السامية: 99، التطور النحوي: 112، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، د. باكزة رفيق حلمي: 67، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 158، فقه اللغة المقارن: 75، 80، 90، فقه العربية المقارن: 44-145، 147، 148، دراسات لغوية مقارنة، د. إسماعيل أحمد عمايرة: 156 – 158، أهمية لغات الشرق القديم (أو اللغات السامية) في دراسة النحو العربي دراسة تطبيقية على المفرد والمثنى والجمع: 103.
(11) ظ: ارتشاف الضرب: 549/2، فقه اللغات السامية: 99، 119، التطور النحوي: 112، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، د. باكزة رفيق حلمي: 67، 241، فقه اللغة المقارن: 75، 80، 90، فقه العربية المقارن: 44- 145، 147، 148، محاضرات في فقه اللغة: 209، علم الدلالة (بالمر): 77، مناهج البحث في اللغة: 219، أهمية لغات الشرق القديم (أو اللغات السامية) في دراسة النحو العربي دراسة تطبيقية على المفرد والمثنى والجمع: 102.
12 بين الحركات والحروف في الإعراب: دراسة تاريخية لغوية مقارنة، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، س (3) ع (3) 1406/1405هـ. ص: 41-43.
13 في علم اللغة التقابلي: دراسة تطبيقية، أحمد سليمان ياقوت، ص: 129، وأهمية لغات الشرق القديم (أو اللغات السامية) في دراسة النحو العربي دراسة تطبيقية على المفرد والمثنى والجمع: 102.
14 ظ: التطورات النحوية في اللغة العربية من البداية حتى الآن، محمد خاقاني أصفهاني، 2015، ص: 46.
15 الصاحبي، تح السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص: 349-350.
16 ظ: كتاب سيبويه: ، معاني القرآن للفراء:
(17) ظ: اللغة، فندريس: 430، ودلالة الشكل في العربية: 154.
(18) ظ: اللغة: 133، وأهمية لغات الشرق القديم (أو اللغات السامية) في دراسة النحو العربي دراسة تطبيقية على المفرد والمثنى والجمع: 102.
(19) اللغة: 430.
20 ظ: اللغة: 30، 296، 298، 301. وللمزيد ظ: اللغة والفكر، د. نوري جعفر، 79، 96 – 97، واللغة وعلم اللغة، جون ليونز: 1/ 38– 43، ودلالة الشكل في العربية: 60، 62.
21 ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 152، 158-159، 163.
(22) في علم اللغة التطبيقي: 129 – 130، وظ: أشتات في اللغة والأدب، عباس محمود العقّاد: 74.
(23) في علم اللغة التطبيقي: 132.
(24) ظ: معجم علم اللغة النظري: 302.
(25) في علم اللغة التطبيقي: 22. من الكلمات المشهورة المعبّرة عن التثنية عموما:(كلا، كلتا: both)، (اثنان/ زوجي: deuce)، (مزدوج double)، (زوجان/ اثنان: couple) (مرّتان/ ضعف: twice)، (توأم، اثنان، زوجان: twain) (ثنائي/ مزدوج Duel).
* deux garçons: صبيّان
(26) في علم اللغة التقابلي: 135، وظ: علم الصرف الصوتي: 368.
(27) ظ: اللغة العربية مبناها ومعناها: 312 – 315.
(28) ظ: شظايا لسانية، د. مجيد الماشطة: 173.

(29) ظ: م. ن: 177.
(30) للمزيد عن أمثلة توظيف الفروق اللغوية بين نظامين لغويين، ظ: في علم اللغة التقابلي: 17 - 33، وشظايا لسانية، د. مجيد الماشطة: 177.
(31) نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، غراتشيا غابوتشان: 109، نقلا عن مصدره الروسي.
(32) ظ: دلالة الشكل: 153، 154، 160، 197، 225.
(33) م. ن: 154 – 155.
(34) م. ن: 160.
(35) شرح المفصل: 5 / 2 – 3.
(36) ظ: دلالة الشكل في العربية: 154، 197، 225، 228.
(37) الأشباه والنظائر: 1 / 245.
(38) شرح المفصل: 5 / 2.
(39) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: 211.
* الرسيس: الشيء الثابت، وتُرسّس: تُثبَتُ، ظ: الصحاح: 3 / 934.
(40) دلالة الشكل: 154.
(41) ظ: في الفكر اللغوي، د. محمد فتيح: 124.
(42) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم: 202.
(43) ظ: محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 81 - 82، شظايا لسانية: 177، لغة الكتابة العربية في الوقت الحاضر: 148، العربية الحديثة ولهجاتها: 215، العربية المولدة المبكرة في نصوص العربية الوسطى: 254، 257، ضمن كتاب (دراسات في العربية).
(44) الخصائص: 3 / 105.
(45) دلالة الشكل: 159.
(46) م. ن: 155.
(47) للاستزادة تُراجع آراء العلماء والمفسرين في الآيات القرآنية: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ {ق/24} ﴾، وغيرها من أساليب الشعراء وتعبيراتهم من نحو: (قفا نبكِ) و (خليليَّ) و(صاحبيَّ)، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ظ: المنصف في شرح التصريف: 2 / 334.
* هي فرضية درسها اللسانيان الأمريكيان المعاصران دوايت بولنجر وجون هايمن، ترى أن الحقائق النحوية لها وجه شكلي وآخر دلالي أو أسلوبي. ظ: دلالة الشكل: 155.
(48) دلالة الشكل: 155.
(49) م. ن: 161، وظ: 160.
(50) م. ن: 156.
(51) ظ: المجمل في العربية النظامية: (مقدمة المترجم: 13 - 14)، 19 – 20، التوليد المعجمي: 5 -7.
(52) دلالة الشكل في العربية: 14.
(53) ظ: م. ن: 156 – 160، 168، 175 – 199.
(54) م. ن: 156.
(55) م. ن: 158.
(56) م. ن: 158.

The Dual System in Arabic
An Approach in Light of Multiple Linguistic Methods

A.P.Dr. Abdulhasan Abbas Hassan
Faculty of Basic Education, University of Kufa
abdulhasana.aljamal@uokufa.edu.iq
07801196829

Abstract
The research presented the view that the saying of the dual in Arabic is a linguistic defect that must be eliminated, as the research responded to this accusation with multiple approaches, and concluded that the saying of the dual in Arabic is a complete (progressive) and refined (uniform ending) saying, and expresses parsing, brevity, and rhythm, and it is not a saying that is new to the system. The linguistic meaning of Arabic is rather pervasive, and one of the clearest manifestations.

Keywords: Dual, Methods, Linguistics, Arabic.